

## الإنسان والقوة الجديدة .. تحديات الواقع

ونحن نواجه تحديات تفعيل مقومات الدولة وبناء الإنسان المصري من جانب، وندفع عجلة الإصلاح الاقتصادى الاجتماعى من جانب ثان، ونسعى للحاق بركب التقدم العلمى والتكنولوجى من جانب ثالث، يبدو العالم أمام تحدى الانتقال إلى حضارة جديدة، حضارة تمتلك من المضامين والأنساق المجتمعية الإنسانية ما يمكنها من صياغة واقع جديد للعالم، بل لمفهوم الإنسانية وما يرتبط بها من ثقافة وتفاعلات وقيم وقوة وواقع ترجمه عملية المزج بين القوة الذهنية والقوة المعرفية.

فالتحدي الآن يرتبط بموقعنا كمصر وباقى الدول النامية الساعية إلى حجز موقعها وتفعيل دورها ومساهمتها في هذه الحضارة الجديدة، وبالتالي نقطة البدء ترتبط بالتساؤل حول كيفية الانتقال إلى مرحلة تحديد المقومات والمسارات القادرة على تفعيل دورنا كقوة منتجة للمعرفة ومشاركة في تلك الحضارة، وليس مجرد مستقبل ومستخدم لمنتجاتها وثقافتها، وهو ما يعنى بالتبعية القدرة على الانتقال بخطوات متسارعة وتراكمية نحو إنتاج المعرفة، وإعادة تشكيل التكوينات المجتمعية وثقافتها التقليدية، وتحديد سبل الاشتباك مع الثقافة العولمية الجديدة التي سوف تولدها الثورة الصناعية الرابعة، وتفاعل الإنسان مع الآلة والذكاء الاصطناعى.

فالتحدي ليس قاصراً على إعادة صياغة أدوار الدولة والمجتمع أو تحديد طبيعتها، ولكن التحدي يرتبط بالإنسان نفسه وكيفية بنائه - حالياً - وتمكين قدراته ومهاراته، فتحدى «ميكنة البشرية» يتوافر مع فرص «أنسنة الآلة»، وبالتالي نحن لانتحدث عن أسلوب معيشة فرضته

استخدامات التطبيقات التكنولوجية، أو تغيير في المنظور الثقافي أو الاجتماعي، أو حتى غلبة القيم المادية على الروحية الإنسانية، بل نتحدث عن تحدٍ يرتبط بمستقبل الحضارة الإنسانية، وفقاً لبعض الاتجاهات الفكرية والاجتهادات العلمية. بمعنى أدق، نحن أمام صياغة جديدة لمفهوم القوة تفرزها حضارة جديدة آخذة في التبلور.

قد يبدو الحديث عن المستقبل في ظل التحديات الراهنة، نوع من الرفاهية لانتملكه كدولة أو مجتمع أو نخب، وقد يكون نوع من الهروب إلى المستقبل بآمال وطموحات لاتتوافر لها المقومات المطلوبة حالياً، وهو ما ينقلنا للحديث عن المرحلة الانتقالية المطلوبة ومتطلباتها.

### حضانة المستقبل

بناء الإنسان المصري، تلك الدعوة التي وجهها الرئيس عبد الفتاح السيسي وتبنتها فيما بعد العديد من استراتيجيات الدولة وفي مقدمتها استراتيجية ٢٠٣٠، تعني أن هناك إرادة وهناك ملامح لطريق وسياسات آخذة في التبلور سواء على طريق التحول الرقمي أو اقتصاد المعرفة من أجل توطين الثورة التكنولوجية، وتعني أيضاً التوافق على نقطة البداية وهي المواطن المصري، كركيزة لبناء الدولة الحديثة القادرة على مسابرة المستقبل، ولكن تبقى التحديات والقيود والصعوبات التي تحيط بإمكانية بناء حضانة قادرة على بناء جيل جديد قادر على المشاركة في بناء المستقبل وثورته العلمية والمعرفية وليس مستخدماً لأدواتها فقط أو مغترباً عن المجتمع أو غاضباً وتمرّداً على واقع لم يُشارك في صنعه.

هنا ننتقل إلى السياسات القادرة على إعادة صياغة الواقع نحو المستقبل وامتلاك مقوماته، وهي ماسعت مجلة أحوال مصرية لطرحة في هذا العدد من خلال تناولها للثورة الصناعية الرابعة والتحول الرقمي، لتواصل تناولها لسلسلة السياسات العامة النوعية المطلوبة لتوفير السياق الداعم والمحفز لزيادة فعالية تلك السياسات سواء من جانب مؤسسات الدولة أو المجتمع ومكوناته الاجتماعية، فتشابك السياسات وتكاملها أمر لا مفر منه لتكامل عناصر بناء المواطن المصري، وهو ما حرصت عليه أحوال مصرية عبر أعدادها العشرين السابقة، وهنا يُمكن التأكيد على مجموعة من المقومات الداعمة لعمليات التمكين التكنولوجي والتحول الرقمي التي يجب مراعاتها ضمن المرحلة الانتقالية:

- الحاجة لنموذج تنموي داعم لإعادة هيكلة الحياة اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، وأن يستند إلى جملة من السياسات الداعمة لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة، قادرة على مواجهة الاختلالات التي أفرزتها عملية الانتقال من مجتمع تقليدي زراعي إلى مجتمع حديث صناعي، وما رسخته

تلك العملية من انتقائية وعشوائية انعكست على تشوه النموذج التنموي ومقوماته، وتركت بصمتها على هوية وثقافة المجتمع، ومنظومته القيمية، وهو ما يتطلب صياغة جديدة لمفهوم التنمية، وهيكله للاقتصاد، وبناء وعي مجتمعي جامع يساعد على تلافي التداعيات السلبية المهتدة لحالة الاستقرار المجتمعي، الناتجة عن المراحل السابقة ومتطلبات الإصلاح والبناء الراهنة.

- بناء أطر مؤسسية وتنظيمية رسمية وغير رسمية قادرة على تنظيم التفاعلات السياسية والمجتمعية، وتحديد مساراتها الداعمة لبناء الدولة الحديثة، ومجتمع ما بعد الزراعي والصناعي. وتكون قادرة أيضاً في نفس الوقت على استيعاب القوة الراضة للتغيير والتطور، وما تفرضه من عادات وتقاليد وثقافة مقيّدة للتقدم. فحالة التجاذب والاستقطاب السياسي والاجتماعي القائمة، واختلال منظومة القيم، وترسخ بعض المظاهر الاجتماعية السلبية، جميعها تحديات تفرض نفسها على حركة المجتمع وتقدم الدولة.

- هندسة الخصوصية المجتمعية وتجاوز غلبة القيم التقليدية، من خلال إطار جديد داعم لأطر توافقية، على منظومة القيم المجتمعية الحاكمة، وهوية المجتمع وثقافته الرئيسية، دون أن يعني ذلك عدم الاستفادة من ثراء التنوع والتعدد الثقافي والاجتماعي القائم في المجتمع المصري. فمواجهة عولمة القضايا وتحديات الثورة الصناعية الرابعة لاتعنى الذوبان أو استمرار التشوه، ولكن تعنى أهمية الاستعداد وتمهئة المجتمع لتحمل نتائج تغيير الكثير من القيم الثقافية والاجتماعية.

بمعنى أدق، إن مقتضيات تسريع عملية بناء الدولة والمجتمع على أسس داعمة لعملية التنمية والتحديث، تتطلب جملة من السياسات والإجراءات الداعمة للتطور التكنولوجي السريع من ناحية، والدافعة لتحقيق قفزات علمية كبيرة من ناحية ثانية، وقادرة على التعامل مع حالة عدم التكافؤ الراهنة عبر سلسلة من حرق المراحل لتعظيم أوجه الاستفادة من الفرص المتاحة من ناحية ثالثة، وتقليل حجم التداعيات والتأثيرات السلبية الناتجة عن بطء التحرك نحو المستقبل وعدم امتلاك قوته من ناحية رابعة.

### الحتمية التكنولوجية

تبدو عملية تقييم نتائج الثورة الصناعية الرابعة وما يرتبط بها من استخدامات تتعلق بالتحول الرقمي والذكاء الصناعي، محل تباين كبير بين المدارس الفكرية والعلماء والباحثين، فما بين التركيز على المكتسبات والفوائد العظمى لتوظيف هذه التكنولوجية على الإنسانية، تبرز في

المقابل العديد من المخاوف والأخطار المصاحبة لعملية سيطرة الآلة أو الميكنة على حياة البشر، وما بين الفوائد والأخطار تبدو الحتمية التكنولوجية لامفر منها، وبالتالي تبقى المشكلة في طريقة توظيف هذه التكنولوجيا.

فمن ناحية، يبدو التقدم التكنولوجي مرادفًا للرفي الاجتماعي، وعامل حاسم في بناء مجتمعات فعالة تنافسية تستند إلى بناء رأس المال البشري، في المقابل، يبدو أن هناك مظاهر ليست بالجديدة، ولكنها آخذة في التعمق والانتشار عبر هذه التكنولوجيا مثل، تنامي الجريمة الإلكترونية، والقوة السيبرية، وانتهاك الخصوصية ونشر الكراهية والتطرف، وامتداد الإرهاب.

ومن ناحية أخرى، تطرح مسألة توجيه التطورات التكنولوجية كعامل مرجح ما بين القدرة على توظيف الأجهزة فائقة الذكاء والسيطرة عليها، وهو ما سيتجلى بوضوح في القدرة على مواجهة الأضرار البشرية في البيئة، ومواجهة البطالة وإيجاد فرص اقتصادية تساعد على تعزيز المساواة في المجتمع، والحد من تنامي العزلة الاجتماعية، والحد من زيادة تهميش أصحاب المهن والوظائف التي لا تتطلب مهارات أو تقنيات عالية.

وتشير دراسة للبنك الدولي بعنوان «العوائد الرقمية» ضمن تقرير عن التنمية في العالم ٢٠١٦، إلى عدد من النتائج والمفارقات الواضحة منها: أن التقنيات التكنولوجية الحديثة تسمح للنساء بالمشاركة في سوق العمل بسهولة أكبر، سواء بوصفهن رائدات أعمال في التجارة الإلكترونية أو في أعمال تعتمد على الإنترنت.

كما أصبح بمقدور مليون شخص مُعاق في العالم - يعيش ٨٠ في المائة منهم في الدول النامية - أن يعيشوا حياة أكثر إنتاجية بمساعدة وسائل الاتصال النصية والصوتية وعبر الفيديو.

ويمكن لأنظمة تحديد الهوية الرقمية أن تزيد من إمكانية الحصول على الخدمات الخاصة والعامه لحوالي ٤, ٢ مليار شخص يفتقرون حاليًا لسجلات رسمية لتحديد الهوية مثل شهادات الميلاد.

كما يُشير التقرير إلى مفارقة تتعلق بموقع الفقراء من هذه التكنولوجيا، حيث يؤكد على إمكانية استفادتهم من سبل تحسين وسائل الاتصال والحصول على المعلومات، لكنه في نفس الوقت يؤكد على حرمان نحو ٦ مليار شخص من المشاركة الكاملة في الاقتصاد الرقمي، نتيجة ضعف التقنيات الرقمية ومحدودية الاستثمار في البنية التحتية، وأن التفاوت بين دول العالم كبير ومردود الاستفادة من هذه الثورة التكنولوجية متسع، حيث يُشير إلى أن الناس حول العالم يقومون بأكثر من ٤ مليارات عملية بحث في جوجل كل يوم، بينما يفتقر ٤ مليارات شخص

إلى الإنترنت. لذا يؤكد التقرير على أن سبل الاستفادة من الثورة التكنولوجية متاح شريطة تحسين مناخ الأعمال والاستثمار في تعليم المواطنين وتوفير الرعاية الصحية وتشجيع حوكمة الإدارة.

ما بين الحتمية التكنولوجية ومتطلبات إعادة التأهيل والتكيف وامتلاك إرادة التحرك نحو المستقبل، سعي عدد أحوال مصرية، لطرح رؤى داعمة لأهمية اللحظة الراهنة ومحورية عامل الوقت، فضلاً عن مقتضيات تحديد المسؤوليات والأدوار للتحرك السريع تجاه بناء الدولة الحديثة واستكمال خطواتها، فالوقت أصبح عامل ضاغط ومهدد للكثير من فرص البناء ومحدد لحجم التكلفة التي يتم دفعها من جانب الدولة والمجتمع. كما تُرجمت هذه الرؤى من خلال محاور بلورتها المناقشة مع د. عادل عبد الصادق، الخبير بمركز الأهرام للدراسات، وفرضتها ماهية الموضوع وزوايا التناول.

وهكذا، يبدو إننا أمام مرحلة جديدة نشهد فيها تحولات كبرى تتجاوز ما طرحته العولمة من تحديات واجهت الإنسانية، إلى تحديات تمثل الوجود الإنساني نفسه، وأن الحتمية التكنولوجية تقتضي تحديد مسارات تطور التقنيات، وأن التحديات التقليدية التي تواجه الدول النامية وعملية التنمية تحول دون الاستفادة الكاملة من إمكانيات الثورة التكنولوجية والتحول الرقمي. فأين ستكون مصر والمصريين من خريطة المستقبل؟، سؤال يفرض نفسه على الواقع الراهن.

## د. أيمن السيد عبد الوهاب